



منظمة العمل الدولية: الحد الأدنى للأجور عنصرٌ أساسيٌّ في حماية العمال الفقراء

يساهم الحدّ الأدنى للأجور في الحدّ من عمل الفقراء وحماية العمال المستضعفين. ولكن تدعو الحاجة إلى اعتماد مقاربة متوازنة من أجل تحديد الحدّ الأدنى للأجور بحيث يعكس حاجات العمال ومتطلبات التنمية الاقتصادية على حدّ سواء.

7 ديسمبر 2012

جنيف (أخبار م.ع.د.) – دعت منظمة العمل الدولية الدول الأعضاء فيها والبالغ عددها 185 دولة إلى اعتماد سياسات الحدّ الأدنى للأجور بصفتها السبيل إلى الحدّ من عمل الفقراء وإتاحة الحماية الاجتماعية أمام المستخدمين المستضعفين.

وفي هذا السياق، أفاد مدير عام منظمة العمل الدولية، غي رايدر، أنّ "الحدّ الأدنى للأجور يساهم في حماية العمال ذوي الأجور المنخفضة وفي تدارك تراجع قوتهم الشرائية الذي يهدّد بدوره الطلب المحلي والانتعاش الاقتصادي".

وبحسب التقرير العالمي للأجور 13/2012 الصادر عن منظمة العمل الدولية، لجأ عدد كبير من البلدان إلى الحدّ الأدنى للأجور كأداة لضمان الحماية الاجتماعية للعمال الضعفاء في بداية الأزمة ولكن قامت هذه البلدان بتعديل الحدّ الأدنى للأجور في ما بعد من أجل مجاراة التضخم.

ففي اليونان مثلاً، تمّ تخفيض الحدّ الأدنى للأجور بشكل كبير بنسبة 22 في المائة وكان هذا الإجراء أحد الشروط التي فرضتها الجهات الدانئة الدولية على اليونان مقابل صرف الأموال المخصصة لإنقاذ الاقتصاد.

من جهة أخرى، يستخدم عددٌ من البلدان النامية والناشئة الحدّ الأدنى للأجور كوسيلة لحماية الأفراد الأكثر هشاشة. فعلى سبيل المثال، قامت البرازيل بزيادة الحدّ الأدنى للأجور بنسبة كبيرة منذ العام 2005 واستمرت في ذلك حتى خلال أكثر أشهر الأزمة صعوبة.

ولكن في الحقيقة، لا يزال عدد العمال الفقراء في البلدان النامية شديد الإرتفاع، حيث تُظهر الأرقام الأخيرة أنّ حوالي نصف الأجراء والبالغ عددهم 209 مليون عامل في 32 اقتصاداً نامياً يتقاضون أجراً ما دون الـ 2 دولار أمريكي في اليوم الواحد.

ولكنّ الإقتصادات النامية ليست الإقتصادات الوحيدة التي يعاني الأجراء فيها من الفقر. فالفقراء الكادحون يمثلون أكثر من 7 في المائة من مجموع العمال في الولايات المتحدة و 8 في المائة من العمال في أوروبا.

اريسكو سنتر

شارع جوستينيان - القنطاري

ص.ب. 4088 - 11 رياض الصلح 2150 - 1107

بيروت - لبنان

هاتف: +911 1752400

فاكس: +911 1752405

www.ilo.org/arabstates

وفي هذا السياق، يعتبر رايدر أنّ "الأجر اللائق هو أحد أبسط الطرق وأكثرها سرعة من أجل تدارك تنامي عدد الفقراء الكادحين. ويقوم كلّ بلد بتحديد المستوى المناسب من الحد الأدنى للأجور وفقاً لظروفه ولكن الحد الأدنى للأجور أداة جدّ مهمّة وبالتالي، لا ينبغي على أيّ بلد أن يتجاهلها".

وبحسب التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية، ينبغي أن يأخذ الحد الأدنى للأجور في الاعتبار "حاجات العمّال وأسرههم إلى جانب العوامل الإقتصادية، بما فيها مستويات الإنتاجية ومتطلبات التنمية الإقتصادية والحاجة إلى المحافظة على مستوى عالٍ من الاستخدام".